

## وثيقة رقم 265 :

قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول طلب المجلس الوطني الفلسطيني للانضمام بصفة شريك من أجل الديمقراطية<sup>265</sup> (نص مترجم عن الأصل)

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي)

4 تشرين الأول/ أكتوبر 2011

طبعة مؤقتة

طلب صفة شريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية مقدم من المجلس الوطني الفلسطيني

القرار 1830 (2011)

1. باعتمادها القرار 1680 (2009) بشأن إحراز صفة "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية، قررت الجمعية البرلمانية إقرار صفة جديدة للتعاون المؤسسي مع برلمانات الدول غير الأعضاء في المناطق المجاورة الراغبين في الاستفادة من خبرة الجمعية في بناء الديمقراطية والمشاركة في النقاش السياسي حول التحديات الشائعة التي تتجاوز الحدود الأوروبية. ودخلت المادة 60 الجديدة من نظام الجمعية الداخلي حيز التنفيذ في كانون الأول 2010، محددةً الشروط والطرق لمنح صفة كهذه، بما في ذلك الالتزامات السياسية الرسمية التي يجب على البرلمان المعني القيام بها.

2. تعتبر الجمعية أنه من خلال الإشارة الصريحة الواردة في القرار 1680 (2009) إلى أحقية المجلس التشريعي الفلسطيني لطلب صفة "شريك من أجل الديمقراطية"، فإن ذلك يعني ضمناً عدم اعتماد منح هذه الصفة على وجود اعتراف بالدولة الفلسطينية.

3. في أيلول 2009، كان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) قد أعرب بالفعل عن اهتمامه بالحصول على هذه الصفة، وبعد قرار الجمعية بقبول طلبات كهذه في تشرين الأول 2010، بلغ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن طلب رسمي من المجلس لمنحه صفة "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، بتاريخ 3 نوفمبر عام 2010.

4. تشير الجمعية إلى أن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وتماماً مع الشروط الواردة في المادة 2.60 من النظام الداخلي، أكد مجدداً على أن "المجلس الوطني الفلسطيني يلتزم بنفس القيم التي يؤمن بها المجلس الأوروبي، تحديداً التعددية، والديمقراطية القائمة على المساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، ويلزم نفسه بالتالي:

1.4. "استمرار الجهود المبذولة [من قبل المجلس] لرفع مستوى الوعي لدى السلطات العامة واللاعبين الرئيسيين في السياسة والمجتمع المدني بضرورة إحراز تقدم في مناقشة القضايا المتعلقة

بالغاء عقوبة الإعدام وتشجيع السلطات المعنية على الحفاظ على التجميد الحاصل فعلياً لتنفيذ هذه العقوبة منذ عام 2005؛

2.4. "الاستفادة الكاملة، ضمن عمل [المجلس] المؤسسي والتشريعي، من تجربة الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، فضلاً عن خبرة اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، آخذين بعين الاعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية لديها صفة مراقب لدى لجنة البندقية؛

3.4. "الاستمرار بالجهود [من قبل المجلس] لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة؛

4.4. "تشجيع المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الحياة العامة والسياسية".

5.4. "تشجيع السلطات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية على الإقرار بالاتفاقات الجزئية لمجلس أوروبا والمعاهدات ذات الصلة، والتي يمكن للدول غير الأعضاء التوقيع والتصديق عليها، وخاصة تلك التي تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية؛

6.4. "إبلاغ الجمعية [من قبل المجلس] بصورة منتظمة عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ مبادئ مجلس أوروبا".

5. بالتالي تعتبر الجمعية أن طلب المجلس الوطني الفلسطيني يفي بجميع الشروط الرسمية المنصوص عليها في نظامها الداخلي.

6. تقرر الجمعية أن المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات —الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والجامعات والطوائف الدينية وغيرها— لديه آمال كبيرة بأن يصبح المجلس الوطني الفلسطيني شريكاً من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. فالحصول على هذه المرتبة يعتبر حافزاً مهماً لمواصلة تطوير الديمقراطية، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

7. تشير الجمعية بأن كلاً من الانتخابات الرئاسية عام 2005 والانتخابات البرلمانية عام 2006 في الأراضي الفلسطينية تمت مراقبتها من قبل الجمعية واعتبرتها حرة ونزيهة. كما تشير الجمعية أيضاً أنه من المتوقع إجراء انتخابات جديدة للرئاسة والبرلمان قبل حزيران 2012.

8. تشير الجمعية أن هناك تقدماً كبيراً يتم إحرازه في الأراضي الفلسطينية التي تقع تحت سلطة السلطة الوطنية الفلسطينية هدفه تطوير نظام قضائي مستقل ومحاربة الفساد بشكل فعال يخدم الشفافية العامة.

9. إن مواصلة تطوير القيم الأساسية التي يقر بها مجلس أوروبا في الأراضي الفلسطينية تقف دونها العقبة الكبيرة المتمثلة بكون الجزء الأكبر من هذه الأراضي لا يزال تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وإن أي تقدم يتم إحرازه في سبيل إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من شأنه خلق العديد من الفرص في الأراضي الفلسطينية لتطوير وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

10. في الوقت الذي تعرب فيه الشعوب في عدد من الدول العربية والمتوسطية بوضوح عن رغبتهم في التمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية، ترى الجمعية أنه من المهم أن يستمر الفلسطينيون، بوجود المؤسسات السياسية الناشئة، بالتقدم بثبات على طريق التحول الديمقراطي.

11. ترحب الجمعية بالتزام المجلس الوطني الفلسطيني بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية والسياسية والقانونية العميقة، وتشجع السلطات الوطنية على الاستفادة الكاملة من خبرة مجلس أوروبا وتعزيز معايير المجلس والالتزام بها عند تنفيذ هذه الإصلاحات. كما ترحب بالإعلان عن المصالحة بين المسؤولين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعتبر أن صفة "الشريك من أجل الديمقراطية" توفر الإطار المناسب لمشاركة المجلس الوطني الفلسطيني بشكل أكبر في عملية الإصلاحات.

12. استناداً إلى هذه الخلفية، ترى الجمعية أن القضايا المحددة التالية تعتبر ذات أهمية جوهرية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الفلسطينية:

1.12. إبرام السريع لمفاوضات تشكيل حكومة وحدة وطنية وتحديد مواعيد مقبولة من قبل الجميع للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية؛

2.12. أن يتم إجراء هذه الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة في جميع الأراضي الفلسطينية؛

3.12. اتخاذ خطوات محددة وملموسة للعمل على تلبية ثلاث مناشدات قامت بها اللجنة الرباعية: الامتناع عن العنف؛ الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود؛ الالتزام بجميع الاتفاقات الموقعة من قبل المسؤولين الفلسطينيين في السنوات الأخيرة؛

4.12. إصلاح هيكل المجلس الوطني الفلسطيني بحيث يصبح هيئة منتخبة ديمقراطياً إلى أكبر حد ممكن؛

5.12. العمل بنشاط على تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحياة السياسية والعامية؛ مكافحة جميع أشكال التمييز (في القانون والممارسة العملية) القائم على نوع الجنس؛ ضمان المساواة الفعلية بين النساء والرجال، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق وتعدد الزوجات والميراث، وعند الضرورة، الشروع في عملية مراجعة تشريعية؛ مكافحة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس؛

6.12. إلغاء عقوبة الإعدام المنصوص عليها في قانون العقوبات، والذهاب إلى ما هو أبعد من التجديد الحاصل فعلياً لتنفيذ أحكام الإعدام، والذي بدء العمل به، على الأقل في الضفة الغربية، منذ عام 2005؛

7.12. الرفض الصريح لاستخدام الارهاب ومكافحته بفاعلية مع اتخاذ تدابير تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

8.12. الإفراج عن الجندي جلعاد شاليط؛

9.12. إنهاء كافة أشكال التهريب غير المشروع للأسلحة إلى قطاع غزة والضفة الغربية؛

- 10.12. الالتزام والتنفيذ الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة الخاصة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة.
- 11.12. ضمان حرية وتعددية وسائل الإعلام.
- 12.12. استئصال ومنع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للأشخاص المحرومين من حريتهم؛ مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم التعذيب وسوء المعاملة؛
- 13.12. تحسين ظروف الاعتقال، وذلك تماشياً مع القواعد والمعايير ذات الصلة بالسجن للأمم المتحدة؛ الظروف التي يعيش فيها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بالتحديد منذ عام 2006 غير مقبولة؛
- 14.12. مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وجميع أشكال التمييز؛
- 15.12. محاربة الفساد؛
- 16.12. تعزيز الديمقراطية المحلية والإقليمية؛
- 17.12. ضمان الاحترام الكامل لحرية الضمير والدين والمعتقد، بما في ذلك الحق في تغيير الدين.
- 18.12. ضمان وتعزيز حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي.
13. تنتظر الجمعية أن تقر السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت المناسب بمعاهدات مجلس أوروبا واتفاقاته الجزئية ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تعنى بحقوق الإنسان وقضايا سيادة القانون والديمقراطية، وذلك بموجب الالتزامات الواردة في الكتاب المرسل بتاريخ 3 تشرين الثاني 2010 من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.
14. تدعو الجمعية المجلس الوطني الفلسطيني إلى تعزيز مساهمته في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكما هو مؤكد عليه في قرارات الجمعية ذات الصلة أيضاً.
15. علاوة على ذلك، تنتظر الجمعية من الفلسطينيين أن يسعوا للتوصل إلى تسوية للنزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
16. وإذ تشير الجمعية إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني قد أكد عزمه على العمل من أجل ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات السياسية الواردة في المادة 2.60 من النظام الداخلي كما تم الإقرار عليه من قبل رئيس المجلس في خطابه بتاريخ 3 تشرين الثاني 2010، فقد قررت:
- 1.16. منح صفة شريك من أجل الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني اعتباراً من لحظة اتخاذ هذا القرار؛
- 2.16. دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لتعيين عدد من أعضائه المنتخبين ديمقراطياً كوفد "شريك من أجل الديمقراطية" يتألف من ثلاثة ممثلين وثلاثة نواب عنهم وفقاً للمادة 4.60 من نظام الجمعية الداخلي.

17. ترى الجمعية أن الماضي قدماً بالإصلاحات هو الهدف الرئيسي للشراكة من أجل الديمقراطية وينبغي أن تشكل مؤشراً لتقييم كفاءة هذه الشراكة.

18. بناء على ذلك تقرر الجمعية استعراض حالة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات السياسية التي يقوم بها المجلس الوطني الفلسطيني، وتقييم حالة التحسن المتعلقة بالقضايا المحددة المذكورة في الفقرة 12 أعلاه، في موعد لا يتجاوز الستين من تاريخ اتخاذ هذا القرار.

19. تؤكد الجمعية على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة باعتبارها حجر الزاوية للديمقراطية الحقيقية. وبالتالي، فإنها تتوقع أن تتم دعوتها لمراقبة الانتخابات البرلمانية في الأراضي الفلسطينية ابتداءً بالانتخابات العامة المتوقع إجرائها قبل حزيران 2012.

20. إن الجمعية واثقة من أن منح صفة شريك من أجل الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني سوف يساهم في تعميق التعاون بين الفلسطينيين ومجلس أوروبا ويشجع على انضمام فلسطين لاتفاقيات مجلس أوروبا في الوقت المناسب. ولذلك فإنها تحث الأمين العام لمجلس أوروبا، وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي عند الحاجة، على حشد خبرات المنظمة، بما في ذلك خبرة لجنة البندقية، بهدف المساهمة في التنفيذ الكامل للإصلاحات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية.

## وثيقة رقم 266 :

كلمة مرشد الثورة الإسلامية في إيران علي الخامني حول القضية الفلسطينية

والمقاومة<sup>266</sup>

4 تشرين الأول / أكتوبر 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قال الله الحكيم: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (39) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (40) ﴿﴾.

أرحب بالضيوف الأعداء وجميع الحضور المحترمين.

تتميز القضية الفلسطينية بخصوصية فريدة من بين كل الموضوعات التي يجدر بالنبذة الدينية والسياسية في كل العالم الإسلامي أن تتطرق لها. فلسطين هي القضية الأولى بين كل الموضوعات المشتركة للبلدان الإسلامية. وثمة خصوصيات منقطعة النظر في هذه القضية: